البحرين تدعو إلى استضافة مؤتمر أممي لحل القضية الفلسطينية

وزير الخارجية: القمة العربية تعقد في ظل ظروف سياسية وأمنية بالغة الدقة

المملكة تطرح ٣ محاور لتحرك عربي لحماية مصالح الأمة وأمنها واستقرارها

أكد الدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني، وزير الخارجية أن القمة العربية الثالثة والثلاثين تنعقد في ظل ظروف سياسية وأمنية بالغة الدقة والحساسية، ووسط تحديات اقتصادية، ومآس إنسانية، وصراعات إقليمية ودولية تفرض علينا وحدة الصف والتضامن، دفاعًا عن مصالحنا الحيوية، وأمننا القومي، وتعبيرًا عن آمال شعوبنا الشقيقة في مستقبل مشرق يسوده السلام والاستقرار والنماء والازدهار، جاء ذلك خلال رئاسته اجتماع وزراء الخارجية في الدول العربية التحضيري للقمة العربية العادية في دورتها الثالثة والثلاثين، التي ستعقد برئاسة حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المعظم، في قصر الصخير غدا.

حيث أعرب وزير الخارجية عن بالغ التقدير للأمين العام لجامعة الدول العربية ومساعديه وجميع منسوبي الأمانة العامة على تعاونهم المثمر مع مملكة البحرين في الإعداد والتحضير لهذه القمة، وعن بالغ الشكر للوزراء على ما لقيه خلال جولته في دولهم الشقيقة من حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة، وما لمسه من تعاون وتفهم ورغبة صادقة في دعم جهود مملكة البحرين لاستضافة وإنجاح أعمال القمة.

وقال: إنه انطلاقًا من مسؤولياتنا الجسيمة، يحدونا الأمل في أن تمثل هذه القمة مرحلة جديدة في مسيرة العمل العربي المشترك المبني على روابط أخوية تاريخية ووحدة الهدف والمصير، ومبادئ التضامن والتعاون والاحترام المتبادل والأمن الجماعي، والإيمان بأن قوتنا في وحدتنا واعتزازنا بقيمنا وهويتنا الثقافية والحضارية، وقدراتنا على التوظيف الأمثل لمواردنا البشرية والطبيعية، بما يلبي تطلعات شعوبنا والأجيال المقبلة في التنمية المستدامة، والعيش بحرية وأمان وكرامة.

وأشار إلى أن مملكة البحرين أكدت بقيادة حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم حرصها الدائم على إعلاء قواعد القانون الدولي وإرساء مبادئ ميثاقي الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، ودعمها لمواصلة التعاون والتنسيق العربي لحماية مصالح الأمة وأمنها واستقرارها وتقدمها الاقتصادي والاجتماعي في مواجهة التحديات، مجددة في هذا الصدد دعوتها إلى تحرك عربي فاعل على ثلاثة محاور أساسية.

وأوضح الدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني أن المحور الأول يتعلق بانتهاج حلول سلمية شاملة ومستدامة لإنهاء الحروب وتسوية النزاعات كافة، وعلى رأسها وضع حد لمعاناة الشعب الفلسطيني الشقيق من خلال وقف إطلاق النار في قطاع غزة، وتوفير احتياجاته الإنسانية، ونيل حقوقه المشروعة في إقامة دولته المستقلة على أساس حل الدولتين، وحصولها على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، ورفض التصعيد العسكري في المنطقة، في سياق رؤية استراتيجية مشتركة لإحلال السلام الإقليمي العادل والشامل والدائم، ومنع نشوب الصراعات أو توسعها، ومعالجة الأزمات والخلافات عن طريق الحوار والتفاوض.

وقال: إن مملكة البحرين تقدمت بعدد من المبادرات لاعتمادها من أصحاب الجلالة والفخامة والسمو القادة، ومن بينها الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة لحل القضية الفلسطينية، وتتشرف مملكة البحرين باستضافة أعمال المؤتمر على أرضها، دعمًا ومساندة لحقوق الشعب الفلسطيني الشقيق، وإرساء السلام العادل والشامل في المنطقة.

وأكد أن المحور الثاني يركز على تعزيز التضامن الأخوي في بناء علاقات عربية بناءة ومتوازنة على أسس راسخة من الاحترام المتبادل وحُسن الجوار، والتنسيق السياسي والأمني في التصدي للتدخلات الخارجية والجرائم المنظمة، بما فيها مكافحة الإرهاب وخطاب الكراهية والتطرف، وتكريس التعايش السلمي بين الأديان والطوائف والثقافات، والشراكة العربية والدولية الوطيدة في تحقيق الأمن القومي المائي والغذائي والسيبراني، وتأمين حركة الملاحة البحرية، وإخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل.

وأشار إلى المحور الثالث وهو استكمال متطلبات التكامل الاقتصادي والمشروعات العربية المشتركة، لاسيما في مجالات البنية التحتية والتحول الرقمي وحماية البيئة، وتيسير حركة التجارة والاستثمار، وتنسيق المبادرات الإنسانية والإنمائية، وتبادل الخبرات في شؤون تمكين المرأة والشباب وحقوق الإنسان، وتطوير خدمات الصحة والتعليم وفق خطط واستراتيجيات عربية موحدة وداعمة لأهداف التنمية المستدامة.

وفي الختام، جدد الترحيب بأصحاب السمو والمعالي والسعادة إخوة أعزاء كرام في بلدهم الثاني مملكة البحرين بلد التسامح والتعايش والسلام، سائلا المولى عز وجل التوفيق بما يعود بالخير والنماء على الدول العربية وشعوبها الشقيقة، واستدامة عزتها وتقدمها في بيئة إقليمية ودولية توفر الأمن والاستقرار والعدالة والازدهار للجميع.

○ وزير الخارجية خلال إلقاء كلمته في اجتماع مجلس الجامعة العربية على مستوى وزراء الخارجية العرب.

أكثر من ثلثي القادة العرب يشاركون في قمة البحرين

السفير حسام زكي: توافق عربي كبير حول فلسطين

تغطية: مروة أحمد
تصوير: محمد سرحان

أكد السفير حسام زكي الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية أن القضية الفلسطينية تعدّ إحدى القضايا المحورية الرئيسية على جدول أعمال القمة، مشيرا إلى أن قمة البحرين ستتناول القضية الفلسطينية من كافة جوانبها، وخاصة في ظل المستجدات الحالية المرتبطة باستمرار الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة.

وأوضح الأمين العام المساعد للجامعة العربية في تصريحات صحفية بالمركز الإعلامي لقمة البحرين أمس أن قمة البحرين ستصدر عنها مواقف عربية قوية تؤيد الحقوق الفلسطينية وتدعو المجتمع الدولي إلى عدم التخلي عن مسؤولياته إزاء هذه الحقوق التي من الضروري استعادتها لمصلحة الشعب الفلسطيني، وستصدر مخرجات القمة التي تعقد في ظروف استثنائية، بشكل توافقي يلبي تطلعات الرأي العام العربي.

○ السفير حسام زكي يتحدث لـ«أخبار الخليج»

موقف عربي شامل وداعم للقضية الفلسطينية سياسيا وقانونيا ودبلوماسيا

مبادرات البحرين أمام القمة تعكس بُعد العمل العربي في سياسة المملكة

وأوضح زكي أن مشروع جدول الأعمال جاهز لطرحه على القادة، موضحا ان إعلان سوف تخرج به القمة تحت مسمى «إعلان البحرين»، حيث سيتم ادراج كافة البنود التي تم التوافق عليها، موضحا ان التوافقات حول القضية الفلسطينية عريضة وكبيرة تتجاوز الأمور السياسية نحو العديد من التفاصيل.

وأضاف أن الدعم العربي متواصل للقضية الفلسطينية، وأنه حتى في حالة الاختلاف في الرؤى فإن الدعم السياسي للقضية مستمر، وهو ما سيبدو بوضوح كبير في القرارات التي ستسفر عنها القمة العربية، وخاصة أن العالم أمام دولة مارقة، وهي إسرائيل، في ضوء تجاهلها لقرارات الشرعيّة الدولية، موضحا أن الولايات المتحدة فشلت في ثني إسرائيل عن مواقفها، وكذلك مجلس الأمن ومحكمة العدل الدولية، مضيفا أن العملية العسكرية في رفح حظيت باهتمام كبير من قبل وزراء الخارجية العرب، وأن ثمة قرارات كبيرة ومرتقبة في هذا الإطار.

وأضاف أن التمثيل في القمة سيكون عاليا للغاية، موضحا أن أكثر من ثلثي القادة سيكونون موجودين خلال القمة، وحتى الدول التي لن يتواجد قادتها سيكون التمثيل رفيع المستوى بالنسبة لها، وهو ما يعكس المكانة الكبيرة التي تحظى بها مملكة البحرين.

كما أكد أن اجتماعات وزراء الخارجية العرب شهدت توافقات كبيرة، أهمها جدول أعمال القمة، حيث تصدّر الوضع في غزة المناقشات وكافة البنود المرتبطة بالقضية الفلسطينية، مضيفا أن ملفات أخرى تم إثارتها خلال الاجتماعات، منها الأوضاع في السودان وليبيا ولبنان، بالإضافة إلى البنود التي تم التوافق عليها في المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وشدد على أن التوافقات العربية حول فلسطين توافقات عريضة، والدول العربية جميعها تتفق على الدعم العربي السياسي للقضية، نافيا وجود أي تراجع للدعم العربي للقضية الفلسطينية.

وبشأن مرحلة ما بعد الحرب، أشار الأمين العام المساعد للجامعة العربية إلى أن المطلب الأساسي هو وقف العدوان في غزة.

وحول انضمام دول عربية مع مصر في الدعوى المرفوعة ضد إسرائيل أمام محكمة العدل الدولية قال زكي إن هناك عددا من الدول العربية التي يمكن لها قانونًا ان تنضم إلى الدعوى التي أقامتها جنوب افريقيا بشأن إيقاف الحرب في غزة، وهناك دول أخرى عندها تحفظات معينة تمنعها من الانضمام حتى وإن كانت مؤيدة من الناحية السياسية ومن الناحية القانونية، لكن هناك أسباب تمنعها من الانضمام، وتقرر في هذا الشأن دعوة الجميع إلى تعزيز الموقف من خلال آلية المحكمة.

وبشأن استعدادات المملكة لاستضافة القمة العربية أوضح الأمين العام المساعد أن مملكة البحرين حتى هذه الساعة وحتى يوم الخميس استضافت قمة من أحسن القمم، وهناك تنظيم اكثر من رائع، وهناك تنسيق مواقف تمّ قبل القمة بزيارات لمعظم العواصم العربية للحديث عن المواقف المهمة، منوها بالجهود الكبيرة التي بذلتها مملكة البحرين والتي لم تتوقف، مشيرا إلى وجود مبادرات تقدمت بها البحرين وتمت الموافقة عليها من قبل الوزراء أمس الثلاثاء، وسيتم عرضها على القادة غدا الخميس، وتعكس هذه المبادرات بُعد العمل العربي في سياسة مملكة البحرين إذ هو بعد ذو ثقل ينعكس في هذه القمة وفي السنة التي ستترأسها البحرين.

وبشأن المقررات المتكررة مثل التدخلات الايرانية والتركية لفت إلى أن منهج التعامل سيختلف هذه المرة في اللجان المعنية، فربما آن الأوان للتفكير في التعامل بشكل مختلف، وهذه اللجنة لن تستمر بالشكل القديم لوجود تطور في العلاقات التركية العربية، وهناك تطور في العلاقات الإيرانية العربية، وسيكون هناك تطور بهذا الشأن يوم الخميس.

واختتم تصريحاته مؤكدا أن القرارات التي ستتخذ يوم الخميس ستخرج بموقف عربي شامل وداعم بالكامل للقضية الفلسطينية سياسيًا وقانونيًا ودبلوماسيًا وفي كل مناحي الحقوق الفلسطينية.

المجموعة الوزارية العربية تضع خطة عمل لدعم الصومال وترفعها إلى القادة لاعتمادها

شارك الدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني وزير الخارجية أمس في الاجتماع الثاني لمجموعة العمل الوزارية العربية بشأن دعم جمهورية الصومال الفيدرالية في مواجهة الاعتداء على سيادتها ووحدة أراضيها، والذي عقد برئاسة أحمد معلم فقي وزير الخارجية والتعاون الدولي بجمهورية الصومال الفيدرالية، وذلك على هامش أعمال مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورته الثالثة والثلاثين، حيث شارك في الاجتماع وزراء خارجية المملكة العربية السعودية وجمهورية جيبوتي وجمهورية مصر العربية والجمهورية الإسلامية الموريتانية، بحضور الأمين العام للجامعة العربية.

وتابعت مجموعة العمل السبل والإجراءات لتنفيذ قرار مجلس الجامعة رقم ٨٩٨٨ بتاريخ ٢٠٢٤/١/١٧ حول دعم الصومال في مواجهة الاعتداء على سيادتها ووحدة أراضيها.

وجددت مجموعة العمل الوزارية التأكيد على الموقف العربي الرافض لمذكرة «التفاهم للشراكة والتعاون» الموقعة بين اثيوبيا وإقليم «أرض الصومال» بموجب القرار رقم ٨٩٨٨ الصادر عن مجلس الجامعة على المستوى الوزاري يوم ١٧ يناير، والذي أعلن التضامن الكامل مع الدولة الصومالية وتأييد موقفها باعتبار هذه المذكرة باطلة ولاغية وغير مقبولة، ورفض أية آثار مترتبة عليها سواء قانونية أو سياسية أو تجارية أو عسكرية، مؤكداً تأييد وتضامن الجامعة العربية الكامل مع كافة الخطوات الدبلوماسية التي تقوم بها الصومال لمواجهة هذه الخطوة الخطيرة.

الاجتماع تناول الدور العربي المنشود وفق خطة العمل لدعم الصومال على جميع الأصعدة لصيانة وحدتها وسيادتها وسلامة أراضيها وكذلك مساندتها في جهود مكافحة الإرهاب وجذوره، وتقوية مؤسساتها القومية، واقتصادها بما يلبي طموحات الشعب الصومالي المشروعة.

اجتماع هيئة متابعة تنفيذ القرارات والالتزامات على المستوى الوزاري تحضيرًا للقمة العربية

شارك الدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني وزير الخارجية، أمس، في اجتماع هيئة متابعة تنفيذ القرارات والالتزامات على المستوى الوزاري التابعة لجامعة الدول العربية، برئاسة صاحب السمو الأمير فيصل بن فرحان آل سعود وزير خارجية المملكة العربية السعودية، وبحضور وزراء خارجية الدول الأعضاء في اللجنة، ومشاركة السيد أحمد أبو الغيط الأمين العام لجامعة الدول العربية.

وتم خلال الاجتماع مناقشة واستعراض الجهود التي قامت بها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية لمتابعة تنفيذ قرارات أصحاب الجلالة والفخامة والسمو قادة الدول العربية، وقرارات مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري، في المسائل والقضايا المتعلقة بمسيرة التعاون العربي المشترك.

حضر الاجتماع السفيرة فوزية بنت عبدالله زينل، سفيرة مملكة البحرين لدى جمهورية مصر العربية المندوبة الدائمة لدى جامعة الدول العربية، والسفير أحمد محمد الطريفي رئيس قطاع الشؤون العربية والافريقية بوزارة الخارجية.